بيان وفد الجمهورية التونسية خلال
الدورة الثالثة لمنتدى الأمم المتحدة حول المنحدرين من أصل افريقي
حلقة النقاش الرابعة
(جنيف، في 18 أفريل 2024)

شكرا السيد الرئيس،

أود بداية التذكير بأن تونس قد دعمت، بوصفها دولة افريقية متجذرة في هويتها وتدافع باستمرار عن قضايا القارة والشعوب الافريقية، العقد الدولي للمنحدرين من أصل افريقي للفترة 2015 –2024 قصد تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات لكل المنحدرين من أصل افريقي في العالم. وهي ترحب من هذا المنبر بالمشاورات حول الاعداد لإعلان العقد الدولي الثاني للمنحدرين من أصل افريقي.

وتجدد تونس بهذه المناسبة التزامها بمكافحة كل أشكال العنصرية والتمييز العنصري طبقا لدستورها الذي يكرس المساواة بين المواطنين ويحمي الحقوق والحريات، وبمقتضى قوانينها الوطنية والتزاماتها الدولية.

كما تؤكد على أنها تحرص على بذل كل الجهود لتأمين الحماية والاحاطة والرّعاية والمساعدة للمُهاجرين غير النظاميين على أرضها في احترام لجميع الاتّفاقيّات والصّكوك الدّوليّة والإقليمية المُنظّمة للهجرة وقواعد القانون الدّولي الإنساني.

ويوصي وفد بلادي بما يلي:

– ضرورة تظافر جهود كل الدول والأطراف الفاعلة لمكافحة التمييز العنصري وأوجه عدم المساواة التي يمكن أن يتعرض لها المنحدرون من أصل افريقي في مناطق عدة من العالم.

– أهمية السعي إلى تعزيز المجموعة الدولية للمساعدة الانمائية للدول الافريقية حتى تتمكن من القضاء على الفقر وخلق شروط العمل اللائق وتوفير العيش الكريم لشعوبها وتحقيق التنمية المستدامة.

– ضرورة اعتماد المجموعة الدولية لمقاربة دولية شاملة في التعاطي مع ظاهرة الهجرة تقوم على دعم تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا وتشجيع الطرق النظامية للهجرة، من جهة، ومكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير النظامية، من جهة أخرى.

– أهمية تعزيز نفاذ المنحدرين من أصل افريقي لحقوقهم الأساسية، لاسيما في الصحة والتعليم والغذاء والتشغيل والعدالة، والعمل على التمكين الاقتصادي لهم.

– العمل على إصلاح النظام المالي الدولي وتعزيز التعاون والتضامن الدوليين، لمعالجة عادلة ومنصفة لمعضلات تمويل التنمية والمديونية التي تعاني منها الدول الافريقية.

– تسهيل نقل التكنولوجيا الصديقة للبيئة للدول الافريقية لإنجاز مشاريع تنموية مستدامة.

– ضرورة أن تتولى الدول التي تتواجد لديها أموال منهوبة إعادة هذه الأصول إلى الدول الافريقية التي نهبت منها حتي يتسنى لها توظيفها في تمويل مشاريعها التنمويّة عوضا عن اللّجوء إلى الاقتراض الخارجي، المرتهن لمستقبل أجيالها القادمة.

وشكرا.